

Distr.: General  
2 April 2018  
Arabic  
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس مجلس الأمن، وتشرف  
بأن تحيل طيه رسالة موجهة من رئيسة لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة (انظر المرفق).  
وترجو البعثة الدائمة لمملكة هولندا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق  
مجلس الأمن.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس  
الأمن من البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بصفتي رئيسة لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة. وتجدرن طيه رسالة موجهة إلى أعضاء مجلس الأمن لإطلاعهم على معلومات بشأن عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذي يُعتبر متصلاً بعمل المجلس (انظر الضميمة). وأود أن أطلب مساعدة مملكة هولندا، بصفتها عضواً في المجلس، على إحالة الرسالة إلى رئيس المجلس من أجل توزيعها.

(توقيع) كاتالينا ديفانداس أغيلار  
رئيسة لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة

أكتب إليكم بصفتي رئيسة لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة لإطلاعكم على معلومات بشأن عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذي يُعتبر متصلا بعمل مجلس الأمن.

ويتألف جهاز الإجراءات الخاصة من خبراء مستقلين يعيّنهم مجلس حقوق الإنسان، ويكلفهم بإعداد تقارير عن حقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأنها من منظور مواضيعي أو من منظور خاص بأقطار بعينها. ويشكل هذا الجهاز عنصرا محوريا في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو يعنى بجميع حقوق الإنسان المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كانت هناك ٤٤ ولاية مواضيعية و ١٢ ولاية قطرية، تكتسي بعضها أهمية خاصة بالنسبة لمجلس الأمن، لأنها تشمل بلدانا مدرجة ضمن أعمال المجلس (وهي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والصومال، ومالي، وميانمار، والأراضي الفلسطينية المحتلة).

وقد اضطلعت الإجراءات الخاصة باستمرار بدور هام في الإنذار المبكر حيث بادرت إلى دق ناقوس الخطر للتنبيه إلى الأزمات الناشئة. ففي عام ١٩٩٤ في رواندا، قام المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا آنذاك بالإنذار باحتمال وقوع إبادة جماعية. وفي تاريخ أحدث، حذّر المكلفون بولايات من الشواغل الناشئة بشأن ما يحدث في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وميانمار، على سبيل المثال. وعلى مر السنوات، اتخذ الجهاز تدابير مبكرة في سياق عدة حالات قطرية، بوسائل من بينها توجيه رسائل وتقارير إلى الدول، أو إصدار بيانات أو نشرات صحفية. ويمكن للمكلفين بولايات الوصول إلى أشخاص وأقاليم كثيرا ما تتعذر على غيرهم إمكانية الوصول إليهم. وتشكل الزيارات التي يقومون بها إلى بلدان في مرحلة ما بعد النزاع أو في مرحلة نزاع أو أزمة فرصة بالغة الأهمية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ككل.

ويرد مزيد من المعلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها الإجراءات الخاصة في السنة الماضية في التقرير السنوي عن الإجراءات الخاصة وإضافته بشأن الحقائق والأرقام. ويبيّن التقرير الطابع المترابط لعمل الإجراءات الخاصة، وكيف تساهم في تعزيز مشاركة الأمم المتحدة، من خلال التواصل مع العديد من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. والأهم من ذلك أن التقرير يعرض دور الإجراءات الخاصة في مجال الوقاية وفي مجال السلام والأمن، بما في ذلك في سياق الإصلاحات الجارية للأمين العام.

وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباهكم إلى التقارير المواضيعية الحديثة العهد التي أعدها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ولا سيما التقارير المتعلقة بالوقاية والإنذار المبكر، وبحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والأزمات الإنسانية، بما في ذلك التقارير بشأن أثر الأصولية والتطرف على التمتع بالحقوق الثقافية (A/HRC/34/56)، والحق في الغذاء في حالات النزاع (A/72/188)، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة (A/HRC/36/47)، وإمكانية تعرّض الأطفال للبيع والاتجار وغير ذلك من أشكال الاستغلال في حالات النزاع والأزمات الإنسانية (A/72/164)، ومسألة العدالة الانتقالية في بيئات ما بعد النزاع التي تتسم بضعف المؤسسات (A/HRC/36/50). وإضافة إلى ذلك، قام المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار بإعداد نهج إداري شامل للوقاية (A/72/523).

وبالمثل، قد يكون عدد من الزيارات التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن مفيداً. وتشمل البلدان التي جرت زيارتها تشاد (الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة)، والعراق (المقررة الخاصة المعنية بمحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً)، وأفغانستان (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً)، وقبرص وصربيا وكوسوفو<sup>(١)</sup> (المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية)، وإسرائيل وكذلك الأرض الفلسطينية المحتلة وحكومة دولة فلسطين (المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه). وقد تكون من بين الزيارات التي تكتسي أهمية خاصة أيضاً الزيارة المشتركة إلى نيجيريا في عام ٢٠١٦ التي أجرتها كل من المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، الذين اشتركوا في وضع مجموعة شاملة من التوصيات المقدّمة إلى الحكومة وإلى غيرها من الجهات الفاعلة من أجل تعزيز جهودها الرامية إلى ضمان حماية وتعزيز حقوق النساء والأطفال المتضررين من تمرد جماعة بوكو حرام. وإضافة إلى ذلك، قامت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً بزيارة ليبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. كما شكّلت الزيارة التي قُمت بها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بصفتي المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٧، فرصة نادرة لتفاعل الأمم المتحدة وتجاوزها معها بشكل مفصّل. وقد تسنى إجراء هذه الحوارات مع الدول الأعضاء بفضل الإطار القانوني لحقوق الإنسان، الذي ينص أيضاً على الإنذار المبكر وعلى تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات وسبل التصدي لها.

ويهتم جهاز الإجراءات الخاصة بتحسين تعاونه مع هيئات الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن، بهدف النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارها عنصراً أساسياً في صون السلم والأمن الدوليين. ولا يخفى عليكم أن عدداً من زملائي قد تفاعلوا في الآونة الأخيرة مع المجلس بشكل رسمي أو غير رسمي على حد السواء. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٧، قدّمت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة عرضاً أثناء المناقشة الوزارية المفتوحة التي أجراها المجلس بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع والسخرة والرق والممارسات المماثلة الأخرى. وقدّمت المقررة الخاصة المعنية بجوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، توصيات عملية بشأن التصدي للاتجار بالأشخاص في حالات النزاع في سياق صون السلام والأمن الدوليين وذلك خلال المناقشة المفتوحة التي أجرتها الرئاسة الإيطالية للمجلس في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وأرجو الحفاظ على هذا التفاعل وتعزيزه.

وأنا واثقة من أن هذه الرسالة ستساعد على توضيح كيف يمكن لعمل الإجراءات الخاصة أن يكون مفيداً بالنسبة لمجلس الأمن. وسيكون من دواعي سرورنا إجراء مزيد من الحوارات مع أعضاء المجلس، بما في ذلك لمناقشة كيف يمكننا أن نساعدكم على الاضطلاع بالولاية الوفاقية المسندة إليكم بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

(توقيع) كاتالينا ديفانداس أغيلار

رئيسة لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة

(١) ينبغي أن تفسّر جميع الإشارات الواردة في هذه الرسالة بشأن كوسوفو، سواء أكانت تشير إلى الإقليم أم إلى المؤسسات أو إلى السكان، في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ودون المساس بمركز كوسوفو.